

بين لبنان والعراق

بهاء العوام
صحافي سوري

البلدين، تبجحت بتفهمها للمحتجين ومطالبهم في المرحلة الأولى من الحراك الشعبي. ثم جاءت مرحلة التخوين بحجة وجود مندسين وعملاء يسعون إلى تحقيق أهداف سياسية وتنفيذ أجندات خارجية. أعلن عن المؤامرة وبدأت الحرب على العدو الخفي الذي لا تراه إلا السلطة. في العراق تطور التشكيك بوطنية المتظاهرين إلى عنف مفرط وقمع مهول، أما في لبنان فكان الأمر أقل دموية بسبب خصوصية ذلك البلد الصغير واختلافه لأسباب عديدة. في نهاية المطاف لم تنجح محاولة قمع الاحتجاجات في الدولتين فاضطرت السلطة السياسية إلى البحث عن مخرج أخرى للأزمة. في سياق الاستجابة للحراك واحتواء مطالبه، تبنت حكومتنا الدولتين مجموعة من القرارات الإصلاحية، ولكن ذلك لم يجد نفعاً. تواصل الحراك وجزء الحكومتين إلى اختيار رئيس وزراء جديد يقود عربة التغيير التي يريدها المحتجون أن تنطلق في أقصى سرعة ممكنة.

تشكيل الحكومة الجديدة كان بوابة السلطة السياسية للمماطلة وشراء الوقت في البلدين. أراحت في ذلك صيد ثلاثة عصافير بحجر واحد كما يقولون. الأول تملكت المحتجين وفقدان تقفهم بدوى الحراك، والثاني بث الفقرة بينهم عبر دفعهم للاختيار بين أسماء المرشحين لتشكيل الحكومة، أو جزمهم للمشاركة في اختيار الشخص المطلوب لرئاسة الوزراء. أما العصفور الثالث، فهو جعل تشكيل حكومة جديدة بمثابة سقف مطالب المتظاهرين واحتلامهم.

ما يخرج من الشارع العراقي واللبناني حتى اليوم يقول إن مساعي السلطة السياسية لحرف الحراك عن مساره في التغيير لم تنجح. على العكس تماماً انقلب السحر على الساحر، والانقسام الذي كانت تتطلع السلطة لإحداثه في الحراك، أصاب صفوفها وانشق الساسة والقادة بين مسكرين طهران وواشنطن. لا نذبح سرا بالقول إن الولايات المتحدة تحلم بأن تنهي الاحتجاجات النفوذ الإيراني في العراق ولبنان، أو على الأقل تدفع بإيران إلى الجلوس معها على طاولة المفاوضات سعياً وراء اتفاق جديد حول برنامجها النووي والصاروخي. وبحسب ما يتسرب عبر وسائل الإعلام، يبدو أن فرص حلحلة أزمة الحكومة في العراق ولبنان، تتناسب طردياً مع فرص ولادة المحادثات بين طهران وواشنطن.

الحراك الشعبي في العراق ولبنان يريد أيضاً إنهاء الهيمنة الإيرانية على الدولتين. ولكن ذلك ليس مطلبه اليتيم. فهذه الهيمنة كانت إحدى أسباب خراب البلاد وليست السبب الوحيد. وبالتالي لا يحق لأي طرف سياسي محلي يؤيد هذا المطلب أن يتجنى الحراك ويجعل نفسه وصياً على الثورة الشعبية.

بسبب التجاذبات الدولية حول ما يجري في لبنان والعراق، تصبح معضلة اختيار رئيس حكومة جديد رأس جبل الجليد الظاهر من الأزمة في البلدين. فالمشكلة ليست في الاسم وإنما في التوافقات والتفاهات الداخلية والخارجية التي ستحدد عمل الحكومة وأولوياتها في المرحلة المقبلة. وهي ليست بالضرورة أن تتطابق مع أولويات الحراك ورؤيته لمستقبل البلاد بنسبة مئة بالمائة.

عبر هذه المشابهات الكثيرة بين الحراك الشعبي في العراق ولبنان يمكن قراءة خارطة جديدة من التحالفات والتفاهات التي تنضج في المنطقة أيضاً. فما يدور في الدولتين سينعكس في نتائجها على دول الجوار العربي والإقليمي. ومن يظن نفسه بمعزل عما يجري فهو يهرب من استحقاقات قادمة لا محالة.

فشل رئيس العراق برهم صالح في اختيار رئيس حكومة خلفاً لعادل عبدالمهدي. قد نرى مثله في لبنان إذا ما أخفق رئيس الوزراء المكلف حسان دياب في تشكيل الحكومة. لعل ذلك يقود إلى إنجاز جديد للحراك في البلدين، يتمثل في استقالة رئيسي الدولتين ثم حل برلمانيهما تمهيداً لانتخابات مبكرة فيهما.

قد تصدق هذه المقاربة وقد تتغير إلى سيناريوهات مختلفة. ولكن مواطن الشبه بين ما يجري في البلدين، يمكن أن تشكل أساساً لقراءة مجرياً الأحداث فيهما. بدءاً من الفارق الزمني البسيط في انطلاق التظاهرات، مروراً بالشعارات المطالبة بنظام سياسي جديد، ووصولاً إلى تعامل السلطة السياسية مع الحراك الشعبي منذ يومه الأول وإلى اليوم، بالإضافة إلى ردود الفعل الدولية والإقليمية، كلها متشابهات هامة الدلالة في رصد الأحداث وتوقع تطوراتها.

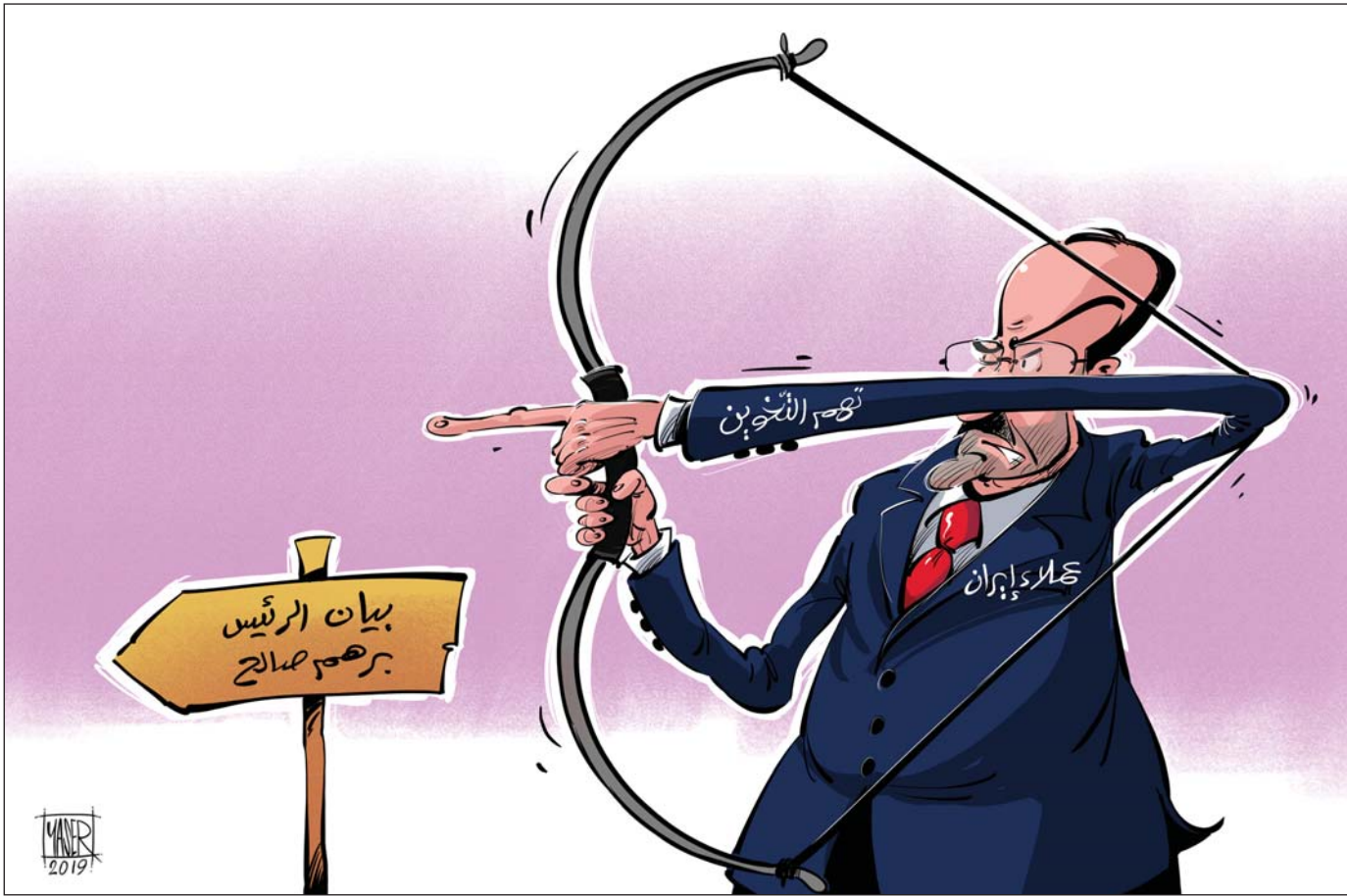
الحراك الشعبي في العراق ولبنان يريد أيضاً إنهاء الهيمنة الإيرانية على الدولتين. ولكن ذلك ليس مطلبه اليتيم. فهذه الهيمنة كانت أحد أسباب خراب البلاد وليست السبب الوحيد

ربما ينبع التشابه في تعامل السلطة السياسية مع الحراك الشعبي في العراق ولبنان من طبيعة نظام المحاصصة الذي تقوم عليه الحياة السياسية في البلدين. أو ربما ينعكس التشابه عن مرارة الصراع بين حلفاء إيران وأزعرها في البلدين، مع خصومهم السياسيين الذين تصنفهم طهران كعملاء للولايات المتحدة. المحاصصة الطائفية والقومية هي أساس المشكلة، لأنها أنتجت في كل من البلدين نظاماً سياسياً فاسداً، المارقة أن دستور الدولتين المرشحين لهذه المحاصصة وضعتهما قوى خارجية بغرض حماية حقوق مكونات المجتمع. فتحولاً لاحقاً إلى أنشور أداة لترسيخ التفرقة بكل أشكالها بين شعبي البلدين.

بغض النظر عن المسار الزمني لتصاعد الاحتجاجات في البلدين، إلا أن الصراع بين الكتل والأحزاب المؤيدة لإيران وخصومهم السياسيين بات أمراً واضحاً جداً. مادة الصراع ظاهرياً هي الحراك الشعبي ومطالبه، ولكن الحقيقة أن ما يجري هو إحدى معارك الوجود بين الطرفين، وربما تكون أم المعارك بينهما.

الطرفان يدعيان أنهما يؤيدان المحتجين ومطالبهم في تغيير النظام السياسي. ولكن الطرفين يعرفان أن تنفيذ هذه المطالب يعني زوالهما من خارطة السياسة للبلاد. ولربما يؤدي تغيير النظام إلى مكالمة قادة وشخصيات بنهم مختلفة على رأسها الفساد، فيكون مصيرهم السجن أو مصادرة أموالهم الخاصة.

لا تعرف مستوى العنف المتفشي بين طيات السلطة السياسية التي أنهكت اقتصاد البلدين إلى حدود كارثية. ولكن من الواضح أن العراقيين واللبنانيين قد بلغوا من السأم واللافتة والرفض لهذه السلطة، ما يكفي للبقاء في الشوارع أشهراً طويلة دون كلل أو ملل، ولا يهم ماذا تكون النتيجة وأين تذهب البلاد. السلطة السياسية في



زمن العجائب العراقية

محتجاً تحت نصب الحرية في ساحة التحرير.

لا يصدق عرابو العملية السياسية في العراق أن صراعهم صار محلياً. فهم أصلاً لا يعترفون بالعراق وطناً. أما رأيهم بالعراقيين فهو ما يتعفف المرء عن ذكره. تلك واحدة من كوارث العراق الجديد.

لقد انتهت العراقيون إلى حقيقة أن من كان يحكمهم لم يكن يراهم. حين فتح حكام العراق أعينهم مضطربين اكتشفوا أن هناك شعباً. ذلك الشعب صار في إمكانه أن يقبل رئيس الوزراء ويدفع رئيس الجمهورية إلى الاستقالة وهو ينظر باستخفاف إلى السلطة التشريعية لأنها لا تفهم شيئاً في ما أوكل إليها.

لقد استعاد ذلك الشعب في لحظة وعي قدرته على أن يكون مرجع السلطات.

وكما لم يكن متوقفاً فإن السلطات كلها عادت إلى الشعب.

اليوم العراق هو عراق آخر. عراق لا يشبه في شيء ذلك العراق الجديد الذي أقامه الأميركيان على ركام الدولة العراقية.

كانت هناك كذبة العراق الجديد انتصر عليها العراق الحقيقي.

عاجزاً عن أن يكون رجل حل. وهو ما انحاز إليه.

لا يعني في شيء أن الرجل كان صادقاً، غير أنه كان سياسياً بامتياز. كما تكن استقالته هروباً إلى الأمام كما تصوّر البعض. فالرجل مستقبله السياسي ليس في بغداد غير أنه كان مخلصاً في أداء واجبه.

لا تزال هناك مفاجآت. الخاسرون لم يعلنوا عن مزادهم العلني وليس هناك من فائز. لا يزال الراحون قيد المفاجأة. وهم أشبه بالأحداث في سوق السياسة. لذلك استخف بهم السياسيون بعد أن استعلوا عليهم زمناً طويلاً. غير أن تحوّل أن كل شيء لا يزال في مكانه هو نوع من الخضوع لعنى مستفحل لا يمكن علاجه. من هو المهزوم ومن هو المنتصر في ما يجري في العراق؟

ذلك سؤال خفي لا يفكر فيه طرفا المعادلة اللذان صاروا كذلك اضطراراً وليس لأنهما فزرا أن يكونا كما هما اليوم. ولكن جبهة الممانعة والمقاومة لا تزال قائمة. تلك الجبهة لم تؤسس إلا باعتبارها خياراً وحيداً ضد أميركا وإسرائيل. ولكن الواقع أراح القناع عن وجه مختلف.

فلا أميركا ولا إسرائيل على الضفة الأخرى من نهر دجلة. هناك الشعب يقف

من غير سلطة. في المقابل فإن مقاومة الشارع التي صنعها المحتجون لا تحتاج إلى أن ترتبط بأي دولة لتخلق سلطتها.

خلق المحتجون الشباب واقعا يشبه الحقيقة في حين كان الواقع الذي فرضته الأحزاب يتناقض تماماً مع الحقيقة.

حين نظر رئيس الجمهورية من نوافذ قصر السلام لم ير سوى لافتات الاحتجاج. ولأنه اجتهد في فهم الدستور فإنه أدرك أن ساعاته الحاسمة في الحكم ينبغي أن تقدمه رجل حقيقة إذا كان عاجزاً عن أن يكون رجل حل. وهو ما انحاز إليه

حين نظر رئيس الجمهورية من نوافذ قصر السلام لم ير سوى لافتات الاحتجاج. ولأنه اجتهد في فهم الدستور فإنه أدرك أن ساعاته الحاسمة في الحكم ينبغي أن تقدمه رجل حقيقة إذا كان

استهداف ناشطين عراقيين محاولة لإخماد الاحتجاجات

الأميركية في حره بصد إعادة تجميع صفوفه والاستعداد لغزو تلك المناطق مجدداً، وهو ما جعل السفارة الأميركية في بغداد تطلق حالة إنذار، الخميس. وصف كاتب عراقي كبير امتناع القوات الأميركية عن الرد على مصادر إطلاق الصواريخ على قواعدها في بغداد والتاجي وبلد وعين الأسد والقيارة، التي أحصتها وكالة (فرانس برس) بإحدى عشرة حالة هجوم، منذ 28 من أكتوبر الماضي، بأنه (جبن) أميركي أمام إيران، لأن مصادر النيران، لم تعد مجهولة، والمليشيات، التي تطلق الصواريخ، باتت معروفة بالاسم والعنوان والمكان، لكن آخرين يذهبون إلى أن أميركا سترد على هذه الاعتداءات المليشياوية، وأنها تعرف أن إيران وراعها ولكن صبرها صبر بعير.

لا أميركا يمكن أن تمد يد العون للعراق لانتشاله من الفوضى، التي خلقها احتلالها له، ولا الإيرانيون يبهجهم أن يزول نفوذهم من العراق، لأن ذلك يعني زوال نفوذهم من كل دولة امتد إليها هذا النفوذ، وما ينبغي أن يعرفه الواهون بان خلاص العراق بيد إحدى هاتين الدولتين هو أن العراق لن يخلصه من محنته إلا العراقيون أنفسهم.

ولذلك يتمسك المحتجون بخيار الاعتصام والاحتجاج السلمي حتى إزالة إفرات الاحتلال والنفوذ الأجنبي من بلادهم من دون أن يغنيهم الاستهداف بالقتل والتعذيب والاختطاف، فقد ترسخت لدى الجميع قناعة أكيدة أن وطنهم مختلف وأنهم يجب أن يعيدوه بأي ثمن ليعيشوا فيه حياة حرة كريمة.

العراقيين والناشطين والمدونين يؤكد القمع الحكومي للتظاهرات. ولا تتقطع محاولات السلطات العراقية عن توظيف ورقة التخويف من الفوضى لخلق رأي عام دولي داعم لها في الأزمة الحادة، التي تواجهها بسبب موجة الاحتجاجات الشعبية غير المسبوقة، والتي تهدف إلى توسيع العنف الشديد، الذي تواجه به المحتجين ونجت عنه خسائر بشرية جسيمة ستجر المسؤولون عنها، حتماً، إلى القضاء الدولي كمتهمين بجرائم ضد الإنسانية.

ورقة التخويف هذه قادت المليشيات الموالية لإيران إلى أن توجه رسائل إلى الولايات المتحدة، عبر تنفيذها قصفاً محدوداً ومدروساً للمواقع، التي يوجد فيها جنودها، أيضاً، عبر تعمد فتح ممرات لتنظيم داعش في مناطق شمال العراق وغربه لتنفيذ عمليات توحى بأن التنظيم، الذي شاركت القوات

إلى الخلاص ويسكت المحتجين، في حين أنه يقربهم من النهاية والهلاك ويقرب المحتجين إلى أهدافهم في إزاحة الطبقة السياسية، التي مكنتها الاحتلال من التسلط على العراقيين، وهو الوهم نفسه الذي ساور نظام الولي الفقيه سنة 1980 عندما شنّ الحرب على العراق، ظاناً أن الشيعة في العراق سيقاقلون إلى جانبه، وأنهم خير رتل خامس له في البلد الخضم، فكان أن قاتل الشيعة دفاعاً عن بلداهم ونصروه، وهو هو النظام نفسه ووكلاؤه يقعون في الخطأ المميت نفسه. تطور أسلوب الاستهداف إلى مداخلة بيوت المواطنين وإبادة من فيها من شيوخ وأطفال ونساء، كما حدث في محافظتي النجف والبصرة، يُراد منه إرسال رسائل ترهيبية إلى المحتجين مفادها إذا لم تعودوا إلى بيوتكم فإن عائلتكم هي التي ستدفع الثمن.

إن مطاردة ناشطي الاحتجاجات العراقية واستهدافهم من طرف الحكومة وأجهزتها ومليشياتها بالقتل والاختطاف والتعذيب أصبح ظاهرة، ما دفع مركز "حقوق" لدعم حرية التعبير، وهو جهة غير حكومية، إلى أن يطالب السلطات الأمنية بالإفراج الفوري عن 14 ناشطاً وصحافياً وشاعراً ما زالوا في السجون مجهولة، والكف عن ممارسات الترهيب، التي وصفها بأنها تندرج ضمن خاتمة قمع الحريات.

إن تهريب الصحافيين سياسة تعتمدها الحكومات الدكتاتورية لمنع الحريات وعدم فضح القمع والقتل، الذي تنتهجه هذه الأنظمة، وما يحدث من تهريب واعتقالات بحق الصحافيين

فاروق يوسف
كاتب عراقي

رئيس الوزراء هُزم فاستقال. رئيس الجمهورية انتصر فاستقال. لم يبق سوى رئيس مجلس النواب في منصبه محظوظ وهو منصب يُقال إنه اتفق عليه أكثر من مليون دولار.

استقال رئيس الوزراء لأنه كان الخطأ في الحساب. أما الرئيس فإنه استقال لأنه الاختيار الصحيح. أما رئيس مجلس النواب فإنه لن يغادر منصبه حتى يُطرد. ذلك لأن الرجل لا يمت إلى معادلة الخطأ والصواب بصلة.

ما بلغت النظر أن جبهة الممانعة والمقاومة التي يترأسها نوري المالكي الذي سبق له أن حكم العراق ثمانين سنوات صارت في حيرة من أمرها وهي تراقب مقاومة من نوع آخر تتشكل في الشارع العراقي. تلك هي مقاومة الحقيقة التي فشل الواقع السياسي في فرض إملأته عليها بل صارت شروطها بمثابة مرجعية لا يمكن تجاوزها. مشكلة جبهة الممانعة المرتبطة بإيران أنها لا يمكن أن تتصور وجودها

د. باهرة الشيلخي
كاتبة عراقية

تترايد، بنحو يومي، حالات استهداف الناشطين العراقيين بالقتل والاختطاف وانتزاع اعترافات غير حقيقية منهم تحت التعذيب المميت، على يد قوات حكومية ومليشيات مسلحة تجرّمها السلطات الحكومية تحت مسمى (الطرف الثالث) خلطاً للأوراق وتضبيعا لدماء الناشطين بين جهات مجهولة، مع محاولة لإسكات الصوت العالي للاحتجاجات.

وتحمل جميع الجرائم ضد المحتجين بصمات إيرانية واضحة، سبق أن استعملتها سلطات الولي الفقيه في المدن الإيرانية، من دون الالتفات إلى أن ما ينجح في إيران لن ينجح في العراق للثباين في بنية المجتمعات. يرى عراقيون أن ما يجري من إرهاب دموي للناشطين العراقيين هو بمرتب (غمرغمر) محض سترشيق شمس العراق، بعدها، اليوم أو غداً، وستزيج الأنوار هذه الوجه البائسة جميعها، أحزاباً ودكاكين ومخلوقات وضيفة، فهم بإفطرة إرهابيون وقتلة باكل الخوف قلوبهم، وكل منهم بدأ يبحث عن ماوى بديل، وقد أخذ إصرار شباب التحرير على إنجاز أهدافهم يصيبهم بالهلع وبهستيريا جماعية وتحت الإحساس المفجع بالخيبة والخسران الممين، لم يعد بوسعهم إلا الرفسة الأخيرة. يتوهم المتسلطون في العراق أن مزيداً من الدم العراقي يهرقونه سيقربهم